

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٠٢ لسنة ١٩٧٦

بشأن الموافقة على الاتفاقية الأساسية بين حكومة جمهورية مصر العربية والجمعية التعاونية للمعونات الأمريكية لأنحاء العالم "كبر" الموقع عليها في القاهرة بتاريخ ١٧/٦/١٩٧٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الاتفاقية الأساسية بين حكومة جمهورية مصر العربية والجمعية التعاونية للمعونات الأمريكية لأنحاء العالم "كبر" الموقع عليها في القاهرة بتاريخ ١٧/٦/١٩٧٦ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ شعبان سنة ١٣٩٦ (٢١ أغسطس سنة ١٩٧٦)

أنور السادات

اتفاقية أساسية

بين حكومة جمهورية مصر العربية

والجمعية التعاونية للمعونات الأمريكية لأنحاء العالم "كبر"

التمهيد :

لما كانت الجمعية التعاونية للمعونات الأمريكية لأنحاء العالم "كبر" - وهي هيئة خاصة ليس غرضها تحقيق ربح - تعمل على تهيئة السبيل لمن يهمهم الأمر من شعوب الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وغيرها ، ليقدموا المساعدة - بما يسهمون به تطوعا - إلى شعوب دول أخرى . ولما كانت حكومة جمهورية مصر العربية قد أبرمت اتفافية مع "كبر" وقد ووفق عليها بموجب القانون رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٥٥ ولما كانت "الحكومة" و "كبر" تهدفان - في حدود ما تسمح به مواردهما ومصالحهما وامكانياتهما - إلى إنجاز هذه الاتفاقية عن طريق "اتفاقات تطبيقية" تضافر فيها الجهود المشتركة "للحكومة" و "كبر" و "اللجنة العامة للمساعدات الخيرية الأجنبية" أو أى أجهزة حكومية توافق "الحكومة" على اشتراكها كأطراف في مثل هذه "الاتفاقات التطبيقية" لصالح شعب مصر .

وطيه فقد انعقد الاتفاق بين "الحكومة" و "كبر" على ما يأتي :

أولا : التمهيد : يعتبر التمهيد عاليه جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية .

ثانيا : تعريفات :

(١) "ج . م . ع" تعنى جمهورية مصر العربية .

(٢) "الحكومة" تعنى حكومة جمهورية مصر العربية .

(٣) "كبر" تعنى الجمعية التعاونية للمعونات الأمريكية لأنحاء العالم .

(٤) "الاتفاقية الأساسية" تعنى هذه الاتفاقية التى تتكون أطرافها من "الحكومة" و "كبر" .

(٥) "تاريخ المريان" يعنى التاريخ الذى يتم فيه اتخاذ الاجراءات الدستورية فى جمهورية مصر العربية بعد التوقيع من "الحكومة" و "كبر" على الاتفاقية .

(٦) "اللجنة العامة للمساعدات" تعنى اللجنة العامة للمساعدات الخيرية الأجنبية الصادر بشأنها قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٥/٩/١٩٥٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥٢ لسنة ١٩٦٩

(٧) "الاتفاقات التطبيقية" تعنى تلك الاتفاقات التى تعقد إعمالا لهذه "الاتفاقية الأساسية" .

(٨) "المشروعات" تعنى أى وكل مشروع يتم القيام به جزئيا أو كليتا تبعا لإحدى "الاتفاقات التطبيقية" أو أكثر .

(٩) "الإمدادات" تعنى أى وكل السلع والأغذية والمعدات والمواد والتجهيزات الطبية ووحدات النقل والمهمات والمؤن وغيرها من الممتلكات التى تحصل عليها "كبر" أو تستعملها أو تمتلكها أو تكون فى حيازتها فى خصوص "الاتفاقات التطبيقية" .

ثالثا : تحقيقا للهدف المشترك العرب عنه بعاليه تقوم "كبر" ب :

(١) الدعوة إلى جمع ما يسهم به المتبرعون "لكبر" خارج "ج . م . ع" لدعم "المشروعات" وتوجيه مثل هذه المساهمات لتوفير المهمات والإمدادات والإدارة والخدمات الفنية وغيرها من المساعدات التى تستلزمها "المشروعات" التى يجرى تنفيذها فى مصر .

(٢) العمل على تسليم "الإمدادات" المستوردة فى موانئ الوصول بمصر .

(٣) نقل الحيازة المادية "للإمدادات" إلى "اللجنة العامة للمساعدات" تحت الشكبة بميناء الوصول بمصر لتتولى التخلص عليها فى الجمارك ونقلها بمعرفة إلى مخازنها وتوزيعها وفقا لما تحدده "الاتفاقات التطبيقية"

(٤) إخلاء "كير" من كل مسئولية عن أى إيداع أو التزام (بما فى ذلك التكاليف والخسائر والمصاريف المرتبطة بذلك) قبل إحدى الحكومات أو المتبرعين المساهمين فى "الإمدادات" لتوزيع (ج. م. ع) - بسبب عدم قيام "الحكومة" بتنفيذ أى التزام وارد فى هذه "الاتفاقية الأساسية" أو فى "الاتفاقات التطبيقية".

وفى هذا الشأن توافق "الحكومة" على أن تعرض "كير" بالعملة المصرية (مالم تقرر الحكومة الدفع بعملة الولايات المتحدة الأمريكية) فضلا عن إخلائها من مسئوليتها قبل أى حكومة أو متبرع بسبب ما قد يلحق "الإمدادات" من أضرار وضياع عند تفرقة فى موانئ الوصول فى (ج. م. ع) إذا أدت مثل هذه الأضرار أو الضياع إلى عدم توزيع تلك "الإمدادات" على المستفيدين على النحو المقرر توزيعها عليهم. ويتم تحديد مثل هذا التعويض على أساس الأسعار التى عرضت لتصدير "الإمدادات" عند تسليمها إلى "كير" مضافا إليها ما تحمته "كير" من تكاليف لإتمام التسليم فى ميناء التعريف فى (ج. م. ع) (شاملة تكاليف الشحن البحرى).

(٥) إخلاء "كير" من أى التزام أو ايداع (بما فى ذلك التكاليف والخسائر والمصاريف التبعية) التى تكون مرتبطة أو تقوم تبعاً لتوريد "الإمدادات" أو تنفيذ "المشروعات".

ويسرى ما تقدم أيضاً على موظفى "كير" فى الحالات التى يقوم فيها مثل هذا الالتزام أو الإيداع تبعاً لتنفيذهم أعمالهم المهنية نيابة عن "كير" ومع ذلك فإن موظفى "كير" لا يتمتعون بأى حصانة بالنسبة لمخالفاتهم الشخصية للقوانين المصرية.

(٦) منح "كير" وموظفيها الأجانب أعلى أسعار تحويلات النقد التى تنص عليها القوانين المصرية السارية لا تبادل عمل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من العملات الحرة إلى العملة المصرية.

(٧) السماح لـ "كير" بوضع بطاقات "بيرة" على "الإمدادات" على نحو ما تراه وبحيث تظهر مصدر تبرعها وطريقة استعمالها وكذا العمل على عدم إزالة مثل هذه البطاقات أو طمسها أو إدخال تعديل عليها أو الإضافة فيما بآى وجه من الوجوه إلا بعد موافقة كتابية مسبقة من "كير".

(٨) إعفاء موظفو "كير" من غير المتمتعين بجنسية (ج. م. ع) من العوائد الجمركية ورسوم الاستيراد على حاجياتهم وأمتعتهم الشخصية والمنزلية والمهنية بما فى ذلك سيارة خاصة واحدة وذلك عندما يقدم هؤلاء الموظفون شهادات بأن هذه الأمتعة والحاجيات معدة لاستعمالهم واستهلاكهم الشخصى أو لاستعمال أفراد عائلتهم واستهلاكهم.

وكما هو متعارف عليه سوف تظل "كير" هى المسالكة "للإمدادات" المشار إليها حتى يتم تسليحها بالفعل إلى تنفيذ النهائى المقرر توزيعها عليه هذا وتحفظ "كير" ملكيتها للعبوت الفارغة التى شحنت فيها تلك "الإمدادات".

(٤) يكون لـ "كير" مكتباً أو مكاتب فى مصر يتولى إدارتها مدير مقيم ومعه عدد من المستخدمين الأجانب وأخلى وفقاً لما تتطلبه الحاجة لتنفيذ أغراض هذه "الاتفاقية الأساسية" أو "الاتفاقات التطبيقية" من حيث التخطيط والرقابة والتفتيش على كافة مراحل استلام "الإمدادات" وقصر الانتفاع بها على المستفيدين النهائيين لها.

(٥) التأكيد من أن "الإمدادات" قد تم توزيعها على المستفيدين أو أنها تستعمل نيابة عنهم دون تفرقة بسبب الدين أو العقيدة وأن التوزيع يتم فقط على أساس احتياجهم لها بحيث يتم بكميات متفق عليها وعلى فترات منتظمة لتفادى تحويلها إلى وجهات أخرى خلاف المخصصة لها وبحيث يتحقق حسن استعمالها بمعرفة المستفيدين.

(٦) وضع الاشتراطات الواجب توافرها فى من سيحق لهم الاستفادة من "المشروعات" ويتم ذلك بالاشتراك مع "اللجنة العامة للمساعدات" والوزارات الحكومية المعنية وغيرها من أجهزة التوزيع التى ستشارك فى ذلك.

(٧) اعداد ومراجعة "الاتفاقات التطبيقية" سنوياً بالاشتراك مع "اللجنة العامة للمساعدات" والوزارات والوكالات المعنية.

رابعاً: توافق حكومة "ج. م. ع." على ما يأتى:

(١) إعفاء "الإمدادات" من كافة الرسوم والضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الأعباء المالية المفروضة حالياً أو تفرض فيما بعد على استيراد أو تصدير "الإمدادات" أو شرائها من السوق المحلى بما فى ذلك الوقود والزيوت اللازمة لسيارات "كير".

(٢) يعفى موظفو مكتب "كير" من غير المتمتعين بجنسية (ج. م. ع) من ضرائب الدخل والتأمينات الاجتماعية بالنسبة للرتب والمكافآت التى تدفعها لهم "كير" كما يعفى ممتلكات "كير" وعملاتها من جميع الضرائب.

(٣) تعمل الحكومة بواسطة أجهزتها التنفيذية على ألا يتم استعمال أو توزيع المعونات وغيرها من "الإمدادات" فى غير الأغراض المخصصة من أجلها طبقاً لهذه "الاتفاقية الأساسية" أو أى "اتفاقات تطبيقية" غيرها وتعتبر "الحكومة" هذه "الإمدادات" موارد إضافية لا كبديل لحصة عامة بحيث لا يخيم عن تقديم هذه "الإمدادات" تخفيضاً لموارد وحصص حكومية مقررة عادة.

سادسا : يجوز لأى من الطرفين إنهاء هذه الاتفاقية بموجب اخطار كتابى مسبق يوجهه إلى الطرف الآخر قبل تنفيذ الإلغاء بمائة و عشرون (١٢٠) يوما . فضلا عن ذلك فإنه يجوز لـ " كير " التوقف عن القيام بالتزاماتها الواردة في هذه الاتفاقية أو في أى وكل " الاتفاقات التطبيقية " وذلك في حالات الحرب أو الأعمال العدائية أو غير ذلك من حالات الطوارئ العامة . ويتم هذا التوقف دون إخطار مسبق وإلى الحد والوقت الذى تراه " كير " لازما لضمان سلامة ممتلكاتها والعاملين طرفيها .

سابعاً : وبما ذكرتم التوقيع على هذه الاتفاقية من جانب الممثلين المفوضين بذلك من قبل الأطراف المعنية في القاهرة يوم الخميس الموافق ١٧ يونيو من عام ١٩٧٦

ثامناً : حررت هذه الاتفاقية من أصلين باللغتين العربية والانجليزية وسلمت لكل طرف نسخة عربية وانجليزية ولكل منهما نفس النسخة .

عن حكومة	عن الجمعية التعاونية للمعونات
جمهورية مصر العربية	الأمريكية لأنحاء العالم " كير "
محمود عبد الحميد شلبي	تشارلز سايكس
وكيل وزارة خارجية	مدير " كير "
جمهورية مصر العربية	في جمهورية مصر العربية

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٧٠٢ لسنة ١٩٧٦ الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٨/٢١ بشأن الموافقة على الاتفاقية الأساسية بين جمهورية مصر العربية والجمعية التعاونية للمعونات الأمريكية لأنحاء العالم (كير) الموقع عليها في القاهرة بتاريخ ١٧/٦/١٩٧٦ ؛ وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠/١/١٩٧٧ ؛

قرر :

مادة وحيدة : تنشر في الجريدة الرسمية الاتفاقية الأساسية بين جمهورية مصر العربية والجمعية التعاونية للمعونات الأمريكية لأنحاء العالم (كير) الموقع عليها في القاهرة بتاريخ ١٧/٦/١٩٧٦ ، ويعمل به اعتباراً من ١٧/٦/١٩٧٦ م

تحريراً في ٢٢ صفر سنة ١٣٩٧ (١٠ فبراير سنة ١٩٧٧)

إسماعيل فهمى

(٩) السماح لموظفى " كير " من غير المتمتعين بجنسية (ج.م.ع) بتصدير - مع إعفاؤهم من كافة الأعباء والرسوم والضرائب وغيرها من الفرائض ودون قيد - متعلقاتهم الشخصية والمنزلية على نحو ما هو مشار إليه في الفقرة (١) أعلاه .

(١٠) يكون استعمال كافة وحدات النقل وغيرها من المهمات المستوردة أو التى يتم استيرادها باسم " كير " لتنفيذ هذه الاتفاقية . ويجوز إعادة بيعها داخل البلاد بعد ثلاث (٣) سنوات من تاريخ استيرادها بعد الحصول على تصريح بذلك وبعد أداء الرسوم الجمركية .

(١١) إعفاء موظفى " كير " من غير المتمتعين بجنسية (ج.م.ع) من شرط الحصول على تصريح العمل المنصوص عليه في القوانين والقرارات الوزارية السارية و بمنح هؤلاء الموظفون الإقامة في (ج.م.ع)

(١٢) تسهيل القيام بأنشطة " كير " تنفيذاً لهذه الاتفاقية بكافة السبل الممكنة بما في ذلك إصدار تأشيرات الدخول والخروج متعددة الرحلات ومنح المستندات اللازمة لموظفى " كير " المرتبطين بمثل هذه العمليات ومساعدتهم بمنحهم الأولويات المناسبة في خدمات السفر والإقامة واستعمال تسهيلات وسائل الانتقال في المجال الداخلى ومع مكاتب " كير " خارج البلاد طبقاً للقوانين السارية في (ج.م.ع) .

(١٣) تمنح عمليات تفريغ وتداول وتخزين ونقل " الإمدادات " التى توردها " كير " تنفيذاً لهذه الاتفاقية ، ذات الأولويات الممنوحة لغيرها من شحنات التنمية والتعمير والمعونات المستوردة وتحمل الحكومة تكفات التداول والتخزين والنقل بما في ذلك نقل مثل هذه " الإمدادات " الموردة من " كير " وهذا من موانئ الوصول حتى يتم تسليمها إلى المستفيدين النهائيين .

(١٤) تخصيص ميزانية سنوية لمقابلة التكاليف المتوقعة لـ " كير " بخصوص " الاتفاقات التطبيقية " وغيرها من تكاليف الإدارة والرقابة والإشراف على " المشروعات " في (ج.م.ع) وسيتم أداء مثل هذه التكاليف محلياً بالجنه المصرى ومع ذلك فقد يتطلب الأمر من وقت لآخر أداء بعض المبالغ بعملات حرة قابلة للتداول .

خامساً : تكون " الاتفاقات التطبيقية " ملزمة " للحكومة " سواء تم إبرامها مع إحدى الوزارات أو أكثر أو أبرمت مع إحدى الهيئات الحكومية . وتعتبر مثل هذه الاتفاقات التطبيقية " أجزاء لا تتجزأ من هذه " الاتفاقية الأساسية " وتحدد مثل هذه " الاتفاقات التطبيقية " الالتزامات المالية والإدارية والفنية وغير ذلك من التزامات أطرافها في الاطار العام لهذه " الاتفاقية الأساسية " .